

<http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=6&articleID=243607>

مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لكشف مصير المفقودين في لبنان

أطلقت جمعية لنعمل من أجل المفقودين بالتعاون مع مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين والمفكرة القانونية، في مؤتمر صحافي في نادي الصحافة اليوم، برنامجاً، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى اعلام أسر المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان وإشراكها في المطالبة بحقها في معرفة مصير أحبائها ويوصل صوتها إلى أصحاب القرار.

ولخص رئيس قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان الكسيس لوبير الدافع الأساسي وراء المبادرة عبر اللقاء الضوء على أنه وراء كل شخص من آلاف الضحايا يقف أحياء، عائلات، أمهات وآباء، أشقاء وشقيقات، وأصدقاء لم يتوانوا عن البحث عن أجوبة.

وطوال الاعوام الماضية، طالبت منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى عدد من أسر المفقودين والمخفيين قسراً بإجراءات تساعد في الكشف عن مصير أحبائهم. بحسب لوبير غارقة في الشك، يصعب على أسر الضحايا ترك الماضي وراءها ومواجهة المستقبل.

وفي الوقت الذي يتم إحراز التقدم في هذه القضية عبر اعتراف مجلس الشورى بحق المعرفة ورفع مسودة قانون تهدف إلى إنشاء لجنة لكشف مصير المفقودين، يبقى الوعي العام غائبا عن هذه التطورات وتضميناتها.

من شأن هذا البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي أن يسهل إنشاء شبكة من أسر المفقودين في أنحاء البلاد كافة، وتزويدها منصة للتعبير عن آرائها للرأي العام. ولهذه الغاية، ستتنظم جمعية لنعمل من أجل المفقودين إجتماعات إعلامية لأسر المفقودين والمخفيين قسراً في خمس مناطق من لبنان. ستلي هذه الإجتماعات الإعلامية محادثات جماعية مع الأمهات والزوجات لمشاركة الخبرات.

وتشير أبعاد إلى أن النساء يتأثرن تأثراً شديداً بالإختفاء. فقد تركزن لتحمل الأعباء الإجتماعية والاقتصادية والنفسية والعاطفية الناتجة من الإختفاء القسري. كما أن النساء هن من يحولن معاناتهن وعذابهن الشخصي إلى شجاعة وعزم لمواصلة كفاحهن الشاق من أجل الحقيقة.

ووفقاً لجمعية لنعمل من أجل المفقودين، من الضروري، من أجل شرعية أي عملية للتعامل مع قضية المفقودين، أن تشارك الأسر في أنحاء لبنان في صوغها، وأن تعتمد السياسات بطريقة تتلاءم مع حاجات الأسر ومخاوفها.

إضافة إلى ذلك، ستجمع جمعية لنعمل من أجل المفقودين، معلومات تساعد على تحديد مواقع محتملة للمقابر الجماعية، وتطوير الفرضيات المتعلقة بهوية الضحايا المحتملة. وتضيف جمعية لنعمل من أجل المفقودين مشروع البحث يهدف إلى تحضير أسس آلية رسمية تتشعبها الدولة تكون مسؤولة عن التحري عن مصير المفقودين.

وفي موازاة ذلك، سيدعم المشروع جمعيات الأسر في العملية القضائية الجارية، والتي بدأت في العام 2009. والهدف من ذلك الوصول إلى قرار قضائي يعترف بوجود المقابر الجماعية وحمايتها من أجل نبشها في المستقبل. وأشارت المفكرة القانونية إلى أنه بعد قرار مجلس شورى الدولة اللبناني التاريخي في 4 آذار/مارس 2014، أصبح تحديد مكان وجود المقابر الجماعية وحمايتها عبر القضاء مهماً أكثر من أي وقت مضى.

وبشكل القضاء منصة ضرورية لتكريس حق أسر المفقودين في المعرفة، كما اعترف به مجلس شورى الدولة في وقت سابق من هذا العام .

النشاطات القادمة

وستعقد جمعية لنعمل من أجل المفقودين، بالتعاون مع أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، والمفكرة القانونية، إجتماعات إعلامية مع أسر المفقودين والمخفيين قسراً في خمس مناطق من لبنان: الشوف، جبل لبنان، بيروت، صور وطرابلس. تم عقد الاجتماع الإعلامي الأول في مخيم شاتيلا ويتم التخطيط لإثنين آخرين في 13 ايلول في طرابلس و 17 ايلول في صور.

ثم تحدثت رئيس المفكرة القانونية المحامي نزار صاغية، مشدداً على حق الاهالي في معرفة مصير اولادهم لأنه تم انجاز وثيقة صادرة عن مجلس شورى الدولة تعترف بحق الاهالي معرفة مصير اقربائهم، والدولة لم تنفذ هذه الوثيقة، مشدداً على الضغط من اهالي المفقودين والمجتمع المدني وجميع اللبنانيين لتحقيق هذه الغاية.

وأعلنت رئيسة لجنة المفقودين والمخطوفين في لبنان حسانة جمال الدين ان هدف لجنة المفقودين والمخطوفين في لبنان حاليا هو الحصول على التقرير الذي حصلت عليه وزارة العدل عبر رئاسة حكومة الدكتور سليم الحص، ولم تحصل عليه الجمعية وطلبت من جميع المواطنين مؤازرة اللجنة في تحركها الذي سيحصل الخميس المقبل من الحادية عشرة قبل ظهر حتى الثالثة بعد الظهر في مركز تخييم اهالي المفقودين قبالة الاسكوا، للضغط على المسؤولين للحصول على هذا التقرير وكذلك تنفيذ حكم مجلس الشورى والذي لم تنفذه الدولة وهو حق الاهالي في معرفة مصير اولادهم